

Distr.: General
5 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/559)]

١٨٧/٥٦ - العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٢)، وقراراتها ٢٠٣/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢١٦/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٠/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة، وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري للحزب الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة المعتمد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١^(٣)،

وإذ تحيط علما بخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الثالث عشر الذي عقد في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧^(٤) ونتائج المؤتمر المعني بالشركات الصناعية والاستثمار في أفريقيا المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في ياوندي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثاني.

(٣) A/56/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩. وللإطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق

رقم ٣.

(٤) انظر A/52/480، الفرع الرابع - جيم.

وإذ تحيط علماً أيضاً بالبيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين المعقود في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والموجه إلى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وإذ تشير إلى القرار ٢ (د-١٤) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من العوامة، الذي اتخذته مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الرابع عشر الذي عُقد في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩^(٥)، اللذين يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة القيود التي تواجهها في مجال العرض والتي تعوق اندماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل تعهداً من القادة الأفريقيين يستند إلى رؤية موحدة واقتناع ثابت ومشترك بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر، ووضع بلدانهم، فرادى ومجموعة، على طريق النمو المستدام والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه المشاركة بشكل نشط في الاقتصاد والنظام السياسي العالميين، أخذاً في الاعتبار أن أساس هذه الشراكة هو تصميم الأفريقيين على تخليص أنفسهم وتحرير القارة من علل التخلف في النمو والإقصاء في عالم يتجه إلى العوامة، وإذ تحث على اتخاذ خطوات إضافية لتفعيل ذلك،

وإذ تسلّم بأهمية التصنيع بوصفه عنصراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أفريقيا، وبدوره في تيسير الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، بوسائل من ضمنها النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة وتعزيز القدرة التنافسية والعمالة المنتجة وبناء القدرات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ونظم الإدارة الفعالة وذات الكفاءة،

وإذ تسلّم أيضاً بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها كل بلد من البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاته الخاص ومجتمعها المدني في الحوار بشأن السياسات على أعلى المستويات، وبضرورة مواصلة هذه الجهود لزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم،

وإذ تسلّم كذلك بحاجة البلدان الأفريقية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة مناخ موات لتنمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وبالتزام البلدان الأفريقية باستخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع، وإذ تشدد على الحاجة المستمرة لتعبئة الموارد الكافية من خلال المبادرات المحلية والدعم الدولي بوسائل منها تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمانات الاستثمار، وتخفيف عبء الديون، حسب الاقتضاء، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق،

وإذ تدرك الفرص والتحديات المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية بالنسبة للتنمية الصناعية الشاملة في أفريقيا، وتلاحظ في هذا الصدد إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في مجال تدعيم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والإصلاح البرنامجي المتعلق بها، بوسائل من بينها الأخذ بأسلوب البرامج المتكاملة كأداة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ومُحجها المتعلق بالاضطلاع بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)^(٦)؛

(٥) انظر E/CA/CAMI.14/99/10، المرفق الرابع.

(٦) A/56/139.

- ٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا الذي سينتهي في عام ٢٠٠٢، لم يحدث سوى تقدم ضئيل على مستوى التصنيع في القارة عموماً، بل إنه شهد تراجعاً في بعض البلدان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة الجهود المحلية والدولية من أجل التصنيع في أفريقيا؛
- ٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى أن تقوم البلدان الأفريقية التي لم تفعل ذلك بعد بدمج أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية من أجل بناء القدرة المؤسسية على رصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛
- ٤ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنويع إنتاج القارة وصادراتها، ولا سيما فيما يتعلق بتشجيع قطاع الصناعة التحويلية والصناعات القائمة على الزراعة، وإلى تعزيز القدرات الإنتاجية وتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة العالمية؛
- ٥ - **تشدد** على ضرورة قيام الحكومات الوطنية بتحسين البيئة التنظيمية والبيئة المتعلقة بالسياسات التي تعمل فيها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بوسائل من ضمنها تيسير فرص الحصول على الائتمانات، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، والطاقة والاتصالات من أجل حفز أدائها الاقتصادي وقدرتها التنافسية، وتدعو الشركاء الإنمائيين، في هذا الصدد، إلى تقديم المساعدة التقنية المناسبة؛
- ٦ - **تدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى القيام بدور أكثر فعالية في الترويج للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛
- ٧ - **تدعو** أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام بدور أكثر فعالية في تنمية المشاريع والصناعات الأفريقية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتنمية هذه المشاريع، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع التي تملكها نساء وللنساء القائمات بتنظيم المشاريع؛
- ٨ - **تدعو** المجتمع الدولي والبنك الدولي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى أن تنفذ بشكل تام، حسب ولاية كل منها، الأحكام ذات الصلة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا^(٤)، وكذلك نتائج مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين؛
- ٩ - **تناشد** المجتمع الدولي والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها، أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛
- ١٠ - **تشيد** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عملها في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نمواً، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام التجارة بمنتجاتها الصناعية وغير الصناعية، بما في ذلك تحسين معايير الجودة لتخفيف القيود المتعلقة بالعرض ولتعزيز القدرة التنافسية في مجال الصناعة، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة مع منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، بغية تمكينها من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي؛

١١ - **هَيَّب** بالاجتماع الدولي أن يساعد أفريقيا على تعزيز القطاع الخاص فيها، ولا سيما من خلال تشجيع الاستثمار والصادرات، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز ضمان الجودة وتوحيدها، والتمويل، وترحب في هذا الصدد بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتيسير التجارة؛

١٢ - **هَيَّب أيضا** بالاجتماع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية في مجالات الصحة والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب باستخدام ترتيبات ثلاثية؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُنجز، قبل نهاية الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، استعراضا لتنفيذ برنامج العقد، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة، بغية تضمين نتائج هذا الاستعراض في الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٢)، والعمليات الجارية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، في إطار بند بعنوان "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا"، بندا فرعيا بعنوان "تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا"؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٠

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١